كلية التجارة
قسم المحاسبة

قياس أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية

ـ دراسة ميدانية ـ

ملخص رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة

منى السيد إبراهيم موسى
معيدة بقسم المحاسبة

أ.د/على محمود خليل
أستاذ المحاسبة المالية
ووكيل الكلية السابق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

أ.د/ شيرين شوقى الملاح
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة بنها

قياس أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية

- دراسة ميدانية -

منى السيد إبراهيم موسى (*) & أ.د/على محمود خليل (**) & أ.د/ شيرين شوقى الملاح (***)

ملخص

يتمثل الهدف الاساسى للبحث فى توضيح قياس أثر الإفصاح الإختيارى فى الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية . وفى إطار تحقيق هذا الهدف فهناك مجموعة من الخطوات التى تمثل أهداف فرعية للهدف الرئيسى وهى: التعرف على ماهية عدم تماثل المعلومات من خلال بيان مفهومها وطرق قياسها ومقترحات الحد من لأثار المترتبه عليها والتى تؤثر على سوق الأوراق المالية، وكلك التعرف على الإطار المفاهيمى للافصاح الإختيارى كأحد الإتجاهات الحديثة للإفصاح المحاسبى، وذلك من خلال بيان مفهومه، واهميته، وأشكاله، ودوافعه، والنظريات المفسره له، والعوامل المؤثرة فيه، ومحتواه، والعوائد والتكاليف المترتبه عليه، بالاضافة إلى بيان دور الإفصاح الإختيارى فى الحد من عدم تماثل المعلومات فى سوق الأوراق المالية وأثر ذلك على كفاءة سوق الأوراق المالية، بجانب القيام بعمل الدراسة التطبيقية من خلال إختبار عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية خلال السنوات المالية ٢٠١٧،٢٠١٨،٢٠١٩ ، تمثلت فى(٥٢) شركة ضمن أنشط (١٠٠) شركة مدرجة فى مؤشر EGX100 وتوصلت نتائج الدراسة أن هناك تفاوت فى مستوى الإفصاح الاختيارى بين الشركات حسب خصائص الشركة (حجم الشركة – ربحية الشركة – درجة الرفع المالى – السيولة – نوع الصناعة – حجم مكتب المراجعة)، وهناك تفاوت فى مستوى الافصاح الاختيارى بين الشركات حسب آليات الحوكمة (حجم مجلس الادارة – استقلالية مجلس الادارة – إزدواجية دور المدير التنفيذى)، كذلك يؤدى الافصاح الاختيارى للشركات الى الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات فى سوق الاوراق المالية . بناء على النتائج توصى الدراسة بتحفيز الشركات المصرية على زيادة مستوى الافصاح الاختيارى عن المعلومات بهدف تخفيض عدم تماثل المعلومات وبالتالى جذب فرص استثمارية جديدة الامر الذى يترتب عليه تنشيط سوق الاوراق المالية وذلك من خلال وضع المزيد من الضوابط والقواعد والمعايير لتنظيم عمليه الافصاح الاختيارى عن المعلومات.

الكلمات الإفتتاحية: الافصاح الاختيارى، عدم تماثل المعلومات، سوق الاوراق الماليه.

(*) معيدة بقسم المحاسبة

(**) أستاذ المحاسبة المالية – ووكيل الكلية السابق لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

(***) أستاذ المحاسبة المساعد – كلية التجارة – جامعة بنها

أولاً: المقدمة:

شهدت الآونة الأخيرة اهتماما بالغاً بموضوع الإفصاح بشكل اختياري عن معلومات إضافية مالية وغير مالية في التقارير المالية، وذلك لأنه يمثل حجز الزاوية لحماية حقوق حملة الأسهم، حيث أن الإفصاح الاختياري في التقارير المالية يسمح ببناء جو من الثقة ويعزز أيضًا الثقة لدى مجتمع المستثمرين، فالإفصاح الاختيار يؤثر إيجابيًا على أداء الشركة ويحمي مصالح حملة الأسهم، وعلى النقيض فإن انخفاض مستوى الإفصاح الاختياري قد يقود إلى سلوك مريب وغير أخلاقي مما يؤدي إلى التقييم السيء للمنشأة فقد تتعمد إدارة الشركات حجب معلومات مهنية عن المستثمرين لاستخدامها في حقيق مصالحهم الشخصية مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك وبالتالي يؤدي إلى أضرار جسمية بسوق رأس المال والاقتصاد القومي ككل[1]، ومن هنا يبرز دور الإفصاح باعتباره وسيلة لنقل المعلومات المحاسبية المختلفة كتقييم حالة السيولة النقدية للمنشأة وتقييم الموارد الاقتصادية المتوفرة للمنشأة وحقوق الملكية والالتزامات إلى المستفيدين من هذه المعلومات في الوقت المناسب، وازداد هذا لدور نتيجة لتزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة رغبة في الحصول على معلومات إضافية أكثر تفصيلاً وذلك لكى تساهم فى تقييم أفضل للمشروعات، وحيث أن الشكل المعتاد للإفصاح في الشركات هو الإفصاح الإلزامي أي الإفصاح عن جزء من المعلومات في التقارير المحاسبية المنشورة في ضوء متطلبات الهيئات العامة والمهنية وأيضا القوانين المنظمة للإفصاح فى الشركات أى الإفصاح عن الحد الأدنى

---

(١) سارة أحمد عبد الفتاح محمد، "نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص١.

من المعلومات، ومن ثم تظهر الحاجة إلى الإفصاح عن المزيد من المعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية بشكل اختياري وذلك لمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب فيما يعرف باسم الإفصاح الاختياري.[1]

ثانيا: مشكلـــة البحـــث:

تعتبر مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من المشكلات الأساسية التي تواجه أسواق الأوراق المالية في ظل ما تتسم به الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية من انفصال الملكية عن الإدارة وفي ضوء سيادة فرضية أساسية لنظرية الوكالة وهي تعارض المصالح بين المتعاملين في هذه الأسواق، بمعنى حيازة مستثمر أو أكثر معلومات خاصة حول قيمة الشركة بينما يوجد مستثمرون أخرون لم تصل إليهم المعلومات بعد وأن درجة استفادتهم تقف عند المعلومات العامة فقط، مما يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية بشأن قدرتهم في اتخاذ القرارات المناسبة، حيث تؤثر على أحجام التداول ومن ثم على حركة السيولة في سوق الأوراق المالية، بالإضافة إلى انسحاب صغار المستثمرين الذي لا تتوافر لديهم المعلومات من الإتجار في أيهم بعض الشركات أو الانسحاب من السوق ككل.

خاصة في ظل التطورات المتلاحقة في بيئة الأعمال الحديثة التي تتسم بالديناميكية والتعقيد وعدم التأكد لم تعد القوائم المالية التقليدية التي توفر معلومات تاريخية قادرة على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات عن الفرص والمخاطر المتاحة للشركة وخطط واستراتيجيات الإدارة للتعامل معها لمساعدتهم على فهم وضع أدلة الشركة الحالي والتنبؤ بأدائها المستقبلي.

---

(١) فوقية محمود أبو النور، "أثر خصائص الوحدة الإقتصادية على مستوى الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية – دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠، ص ١-٢.

وفي ضوء خطورة مشكلة عدم تماثل المعلومات على سوق الاوراق المالية وذلك من تأثيرها الواضح من سوق الأوراق المالية إلى الاقتصاد القومية ككل، لذا كان الاهتمام بالعوامل التي شأنها أن تقلل من حدتها فكانت المطالبة بزيادة مستويات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية كأحد هذه العوامل، وبالتالي للحد من هذه الظاهرة، لذلك يعتبر الإفصاح الاختياري هو بداية التوسع في الإفصاح المحاسبي نتيجة دوره الهام في زيادة كفاءة وفعالية سوق الأوراق المالية وذلك من خلال تحفيض عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال.

وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة البحث الرئيسية تتمثل في قياس أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

١- ما هي الأثار السلبية الناتجة عن عدم تماثل المعلومات وأثرها على سوق الأوراق المالية؟

٢- ما هي أهم المزايا التي يحققها الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات؟

٣- هل هناك تأثير للإفصاح الاختياري على تخفيض عدم تماثل المعلومات؟

٤- هل يؤدي تفعيل دور الإفصاح الاختياري إلى تنشيط سوق الأوراق المالية؟

ثالثًا: هـــدف البحـــث:

في ضوء مشكلة البحث يتمثل الهدف الرئيسي في دراسة قياس أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية ويمكن تحقيق الهدف الرئيسي من خلال الأهداف الفرعية الأتية:

١- تحديد ماهية تماثل المعلومات من خلال بيان مفهومها وطرق قياسيها ومقترحات الحد من الأثار المترتبة عليها والتي تؤثر على سوق الأوراق.

٢- التعرف على الإطار المفاهيمي للإفصاح الاختياري كأحد الاتجاهات الحديثة للإفصاح المحاسبي.

٣- بيان دور الإفصاح الاختياري في الحد من عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية وأثر على كفاءة سوق الأوراق المالية.

رابعًا: أهميـــة البحـــث:

تتبع أهمية البحث في النقاط التالية:

١- حاجة سوق رأس المال المصري إلى ضرورة الاهتمام بالإفصاح الاختياري وضرورة التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال.

٢- يعد عدم تماثل المعلومات أحد التحديات المهمة التي تواجه أسواق المال بصفة عامة، وبصفة خاصة للأسواق ذات المستوى الضعيف ومن بينها مصر.

٣- أغلب الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت في أسواق مالية متقدمة تتسم بانخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات وتم تطبيقها في بيئة غنية بالمعلومات وفي ظل سوق كفأ، وفي نفس الوقت قابلها اهتمام محدود من قبل الباحثين داخل الأسواق الناشئة ومنها مصر والتي تعاني من مستوى عالي من مخاطر عدم تماثل المعلومات، مما يوفر فرصة ملائمة لمعرفة أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر هذه الظاهرة وانعكاس ذلك على تنشيط سوق الأوراق المالية.

خامسا: الـدراسـات الســابقــة:

تهدف الباحثة من خلال هذا الجزء عرض بعض أهم الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، للوصول إلى ما توصلت إليه من نتائج والاستفادة منها في استكمال جوانب هذا الموضوع، وفيما يلي عرض لأهم تلك الدراسات:

١- دراســة (Farncisco Bravo, 2016)[1]:

هـدفت الـدراسـة إلـى اختبار تأثير الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وسمعة الشركة على الحد من تقلبات عوائد الأسهم ولتحقيق هذا الهدف ثم تحليل التقارير المالية لعينة من ٧٣ شركة أمريكية غير مالية مدرجة ضمن مؤشر (Standard and Poor's 100).

وتـوصلـت الـدراسـة إلـى أن الإفصاح عن المعلومات المستقبلية في الشركات ذات السمعة الجيدة يرتبط بعلاقة سالبة بتقلبات عوائد الأسهم، كما يؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال.

٢- دراســة (Syeliya md.Zaini et al, 2017)[2]:

هـدفـت الـدراسـة إلـى اختيار العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح الاختياري التقارير المالية السنوية للشركات الماليزية، لعينة مكونة من (٣٠) شركة مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣.

وتـوصلـت الـدراسـة إلـى أن الشركات التي تسيطر عليها الملكية العائلية تتوسع في مستوى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وخاصة المعلومات التي تحمل في طياتها مؤشرات سلبية والمعلومات الخاصة بالشركة والاستراتيجيات والمعلومات المالية والمعلومات الخاصة بالمسئولية الاجتماعية.

---

(1) Francisco Bravo, Forward- Looking Disclosure and Corporate Reputation as Mechanisms To Reduce Stock Return Volatility", **Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review**, 19, (1), 2016, p.p122-131.

(2) Syeliya md Zaini et al., "Impact of Owner Ship Structure on Level of Voluntary Disclosure in Annual Reports: Comparison Between Listed Family- Controlled and Non Family – Controlled Companies in Malaysia", **Australian Academy of Accounting and Finance Review**, Vol. 3. No.3, 2017, P.P 140 155.

٣- دراســـة (Mostafal Elfeky, 2017)[1]:

هدفت الدراسة إلى اختيار تأثير محددات حوكمة الشركات (حجم الشركة- ربحية الشركة- الرافعة المالية- حجم مجلس الإدارة- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة- الازدواجية في المنصب- تركز الملكية- نوع المراجع) على الإفصاح الاختياري وذلك بالتطبيق على عدد ٥٠ شركة مدرجة في سوق المال في مصر خلال الفترة من ٢٠١٢- ٢٠١٦.

توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمتغيرات (حجم الشركة- ربحية الشركة- الرافعة المالية - استقلالية أعضاء مجلس الإدارة- نوع المراجع) على الإفصاح الاختياري بينما توجد علاقة سلبية بين نسبة ملكية كبار المساهمين والإفصاح الاختياري، في حين لم يتم العثور على ارتباط كبير بين حجم مجلس الإدارة والازدواجية ومدى الإفصاح الاختياري.

٤- دراســـة (Chao Zhou, 2019)[2]:

هدفت الدراسة إلى بحث أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري في تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات (SR) بالتطبيق على الشركات الصناعية بالصين خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦.

توصلت الدراسة إلى: أن هيكل وخصائص مجلس الإدارة ترتبط بشكل كبير بقرارات الشركات للإفصاح الاختياري عامة وفي تقارير المسئولية الاجتماعية خاصة. كذلك توجد علاقة ارتباط إيجابية بين ملكية الدولة والملكية المؤسسية والمليكة الإدارية

---

(1) Mostafa I. Elfeky, "the Extent of Voluntary Disclosure and its Determinants in Emerging Markets: Evidence Form Egypt," **Journal of Finance and Data science,** No (1-4), Vol-3, 2017, P.P. 45-59.

(2) Chao Zhou, "effects of Corporate Governance on the Decision to Voluntary Disclosure Corporate Social Responsivity Reports: Evidence From china" **Applied Economics,** Vol. 51, No. 55,2019, P.P 5 900-5910.

وحجم مجلس الإدارة وبين الإفصاح الاختياري في تقارير المسئولية الاجتماعية، بينما توجد علاقة ارتباط سلبية بين ازدواجية عمل الرئيس التنفيذي والإفصاح الاختياري.

٥- دراسة (Saad Al- Sakini, 2019)[1]:

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الإفصاح الدوري في القوائم المالية للبنوك التجارية في بورصة عمان على عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من (١٣) بنك من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود تأثيرًا سلبيًا ذو دلالة إحصائية للإفصاح الدوري في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية على عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين.
- كما أظهرت النتائج تأثيرًا سلبيًا ومعنويًا لحجم التداول على عدم تماثل المعلومات في حين أن القيمة السوقية للسهم لها تأثير إيجابي ومعنوى على عدم تماثل المعلومات.

٦- دراسة (Van Ha Nguyen et al., 2019)[2]:

هدفت الدارسة إلى البحث في ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) تقلل من عدم تماثل المعلومات بالتطبيق على مجموعة بيانات المسئولية الاجتماعية للشركات الاسترالية المدرجة في البورصة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤.

---

(1) Saad Al- Sakini, "the Impact of Disclosure of the Financial Statements at the level of Information Asymmetry Between Investors: An Empirical Study on the Commercial Banks id Jordan," **Financial Studies Journal**, Vol. 23, No.6,2019.

(2) Van Ha Nguyen et a., "Does Corporate Social Repocsibility Reduce Informaation Asymmetry? Empirical Evidence Form Australia," **Australian Journal of Management**, Vol. 44, No, 2, 2019, P.P 188.211.

توصلت الدراسة إلى: أن أداء المسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط بشكل سلبي بعدم تماثل المعلومات وأن هذه العلاقة السلبية أقوى بالنسبة للشركات الكبيرة والشركات التي تتمتع بقيمة سوقية أكبر، وأن الارتباط السلبي بين المسؤولية الاجتماعية وعدم تماثل المعلومات ينخفض بالنسبة للشركات ذات المستوى المرتفع من مخاطر الأسهم.

٧- دراسة (Soufiene Assidi, 2020)[١]:

هدفت الدارسة إلى الإفصاح الاختياري وحوكمة الشركات على قيمة الشركة وذلك بالتطبيق على عدد ١٠٠١ مشاهدة مستخرجة لعينة من الشركات المدرجة في سوق المال الفرنسي SBF 120 خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٦.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي للإفصاح الاختياري بقيمة الشركة، كما أن العلاقة الإيجابية والتفاعل بين الحوكمة والإفصاح من خلال تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة وزيادة مستوى الإفصاح الاختياري تنعكس إيجابيًا على تحسين قيمة الشركة.

٨- دراسة (إيمان محمد السعيد سلامة عبده، ٢٠٢٠)[٢]:

هدفت الدراسة إلى اختيار وتحليل أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وإدارة الأرباح بالنشطة الحقيقة، مع اختيار وتحليل أثر توزيعات الأرباح كمتغير غير وسيط في العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بالإضافة إلى اختبار وتحليل أثر توزيعات الأرباح كمتغير

---

(1) Soufiene Assidi, "the Effect of Voluntary Disclosure and Corporate Governance on Firm Value: A study of Listed Firms in France", **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol.2, No. 17,2020, PP. 168- 179.

(٢) إيمان محمد السعيد سلامة عبده، "أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، الصفحات ١-٧١.

وسيط في العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركات المدرجة بمؤشر البورصة المصرية (EGX70) والتي تبلغ عددها (٥٩) شركة خلال الفترة من (سنة ٢٠١٣ إلى سنة ٢٠١٨).

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط جوهرية بين عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة وكل من توزيعات الأرباح وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بالإضافة إلى أن توزيعات الأرباح متغير وسيط (وساطة جزئية "Partial Mediation") في العلاقة بين مراحل دورة حياة الشركة وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقة.

٩- دراســـة (عماد محمد رياض أحمد، ٢٠٢٠)[١]:

هدفت الدراسة إلى اختيار أثر آليات الحوكمة على الإفصاح الاختياري وفحص العلاقة التفاعلية بينهما في التأثير على الأداء (تكاملية/ استبداليه/ مستقلة) بالتطبيق على (٣٠) شركة مقيدة في سوق الأسهم السعودي خلال الفترة ٢٠١٧- ٢٠١٩.

توصلت الدراسة إلى:

- تبين ضعف مستوى الإفصاح الاختياري للشركات حيث بلغ (٣٨,٦٥%)، بينما بلغ مؤثر الحوكمة (٥٦,٧٥%)، كما يوجد تأثير للحوكمة على سلوك الإفصاح الاختياري، ووجود تأثير إيجابي لكلاهما على الأداء الحالي ويأخذ طبيعة تكاملية، معنوية تأثير متغيرات الحوكمة على الإفصاح الاختياري باستثناء عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، معنوية تأثير خصائص الشركة على الإفصاح الاختياري باستثناء عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

---

(١) عماد محمد رياض أحمد، "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات مستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المفيدة في سوق الأسهم السعودي، مجلة الفكرة المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد٤، المجلد ٢٤، ٢٠٢٠.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

في ضوء المسح الذي قامت به الباحثة للدراسات السابقة يمكن استخلاص بعض النقاط والتي يمكن من خلالها الوقوف على الإضافة التي تقدمها الدراسة الحالية وأهم ما يميزها عن الدراسات ما يلي:

- اهتمت بعض الدراسات بالإفصاح عن المعلومات وعلاقته ببعض العوامل مثل (حجم الشركة، الربحية، الرفع المالي، حجم مجلس الإدارة، .....وغيرها)
- اهتمت بعض الدراسات بالدور الذي يلعبه الإفصاح الاختياري في تحسين بيئة الإفصاح المحاسبي من خلال تأثيره على ممارسات إدارة الأرباح.
- اتفقت غالبية الدراسات على أهمية الإفصاح الاختياري ودوره في علاج مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين بعضهم البعض مثل دراسة (Van Brandenburg, 2013) إلا أن دراسة (Helena Alvez, 2011) ترى أن دور الإفصاح الاختياري في تركز الملكية قد يكون حافز لتسريب المعلومات لفئة معينة من المستثمرين على حساب فئة أخرى قبل الإفصاح عنها.
- هناك تباين في المقاييس المستخدمة لقياس عدم تماثل المعلومات ولكن أغلب الدراسات استخدمت مقياس مدى السعر.
- اتفقت الدراسات السابقة على غياب المعايير الإلزامية المنظمة لعملية الإفصاح الاختياري وتأثير ذلك على المحتوى المعلوماتي الذي يتم عرضه.
- اتسمت معظم الدراسات بأنها دراسات نظرية تفتقد إلى الجانب التطبيقي لذلك تجمع الدراسة الحالية بين الجانب النظري والتطبيقي.
- أن معظم الدراسات السابقة تمت في أسواق مالية متقدمة أي في بيئة غنية بالمعلومات، مما يجعل من الصعب ملاحظة أي توابع اقتصادية للإفصاحات المتزايدة عن المعلومات، ولكن في ظل سوق ناشئ كالسوق المصري والذي

يتسم بمستوى أعلى من المخاطر لعدم تماثل المعلومات ربما يوفر الافصاح المتزايد عن المعلومات وضعًا ملائمًا أكثر لاستكشاف آثار الإفصاح المتزايد عن المعلومات على عدم تماثل المعلومات.

- تمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية أحد المشاكل المحاسبية ذات الآثار السلبية المتعددة، علاوة على ذلك تأثيرها المباشر على مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء داخل أو خارج الشركة وبالتالي كانت ومازالت محل اهتمام مختلف الباحثين والكتاب في مجال الفكر المحاسبي.
- لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كاف إلى أثر الإفصاح الاختياري على جودة المعلومات المحاسبية.
- لم تتطرق الدراسات السابقة بشكل كاف إلى مدى تأثير الإفصاح الاختياري في ظل عدم تماثل المعلومات على تنشيط سوق الأوراق المالية.
- تعتبر الدراسة الحالية امتداد إلى الدراسات السابقة في مجال الإفصاح الاختياري عن المعلومات في البيئة المصرية باعتباره احد الجوانب الهامة في المحاسبة المالية ولكنها تختلف عن سابقاتها من حيث فترة التطبيق وعدد بنود المؤشر المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح الاختياري وكذلك مقاييس عدم تماثل المعلومات مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج.
- بالنسبة للمتغيرات الضابطة وجدت الباحثة تفاوت في المتغيرات الرقابية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، فكانت أغلبها تتركز في حجم الشركة، الرافعة المالية، الربحية، حجم التداول، نوع الصناعة، وعلى الرغم من ذلك لم تلاحظ الباحثة أي دراسة من الدراسات السابقة قامت بإدخال متغير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية(IFRS) بالشكل الذي تتناوله الباحثة حيث يقاس هذا المتغير كمتغير وهمي يأخذ القيمة(١) إذا كانت الشركة تلتزم بتطبيق

والإفصاح عن أحدث المعايير المصرية المصدرة وتعديلاتها والقيمة (٠) إذا كانت لا تلتزم أو لا تفصح.

سادسًا: فـــروض البحـــث:

استنادا إلى طبيعة المشكلة وفي إطار الهدف من البحث وفي ضوء ما ستتناوله الباحثة من خلال الدراسة يمكن صياغة الفروض التالية:

- **الفـرض الأول:** يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات حسب خصائص الشركة (حجم الشركة، ربحية الشركة، درجة الرفع المالي، سيولة الشركة، نوع الصناعة، حجم مكتب المراجعة).
- **الفـرض الثـانـي:** يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الاختياري حسب آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارية، ازدواجية المدير التنفيذي الأول، وخصائص جودة لجنة المراجعة).
- **الفـرض الثـالـث:** يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات حسب نوع هيكل الملكية (الملكية المركزة، الملكية الحكومية، الملكية المؤسسة).
- **الفـرض الـرابـع:** يؤدي الإفصاح الاختياري للشركات إلى الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.
- **الفـرض الخـامـس:** يؤدي الإفصاح الاختياري وخفض مخاطر عدم تماثل المعلومات إلى تنشيط سوق الأوراق المالية.

سابعًا: حـــدود البحـــث:

١- لـن نتنـاول الباحثـة الأنمـاط الأخـرى للإفصـاح الاختيـاري مثـل الإفصـاح الاختيـاري عـن تنبـؤات الإدارة بالأربـاح، أو الإفصـاح الاختيـاري عـن الاستحقاقات الاختيارية إلا في حدود ما يخدم البحث.

٢- لن تتناول الباحثة دور الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات على المستوى القومي إلى في حدود ما يخدم البحث.

٣- لن تتناول الباحثة دور الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات في البنوك لما لها من طبيعة خاصة.

ثامنًا: منهـــج البحـــث:

١- **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال القيام بالاطلاع واستقراء أهم الدراسات السابقة التي تناولت وموضوع البحث ودراسة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والاستفادة منها في اختيار الفروض التي يقوم عليها البحث والمتعلقة بدور الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية.

٢- **المنهج الاستنباطي:** حيث تحاول الباحثة استنباط وتفسير وتحليل دور الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال الاعتماد على البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية المنشورة لبعض الشركات المساهمة والمصرية والتي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وذلك لاختيار مدى صحة الفروض.

تاسعًا: خطـــة البحـــث:

الفصل الأول: الإفصـــاح الاختيـــاري فـــي الفكـــر المحـــاسبـــي.

وقد تناولت الباحثة فى هذا الفصل ماهيه ومحتوى ومحددات الافصاح الاختيارى من خلال التعرف على طبيعة العلاقة بين الافصاح الالزامى والاختيارى وخلصت الباحثة أن العلاقة بينهم هى علاقة تكامل حيث يساهم الإفصاح الاختيارى فى

تطوير نوعية المعلومات المقدمة لأصحاب المصالح، ثم التعرف على مفهوم الافصاح الاختيارى، وكذلك أهدافه وأهميته، وخلصت الباحثة الى ان الافصاح الاختيارى يعمل على تخفيض الفجوة بين ما يوفره الافصاح الالزامى من معلومات وما يحتاج اليه مستخدمى التقارير المالية من معلومات وبالتالى تخفيض عدم تماثل المعلومات ومن ثم إتخاذ قرارات سليمة، بالاضافة إلى تناول الدوافع والنظريات التى تفسر الحافز وراء قيام إدارة الشركات بالافصاح الاختيارى، بجانب ذلك تم تناول العوامل التى تؤثر على درجة الافصاح الاختيارى، وأخيرا تم تناول محتوى الافصاح الاختيارى والعوائد التى يمكن جنيها من ممارسة الافصاح الاختيارى وكان اهمها تخفيض عدم تماثل المعلومات، بالاضافة إلى التكاليف المترتبة على الافصاح الاختيارى ومن أمثلتها الإضرار بالمركز التنافسى للشركة من خلال الإفصاح عن معلومات مفصلة عنها.

الفصل الثاني: دور الإفصاح الاختباري في الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاسه على تنشيط سوق الأوراق المالية.

حاولت الباحثة استنتاج أثر الافصاح الاختيارى فى الحد من عدم تماثل المعلومات وانعكاس ذلك على تنشيط سوق الاوراق الماليه من خلال التعرف على افطار المفاهيمى لعدم تماثل المعلومات وبيان مفهومها وأسبابها والآثار السلبية المترتبه عليها وطرق قياسها، بالاضافة إلى توضيح العلاقة بين الافصاح الاختيارى وعدم تماثل المعلومات، وخلصت الباحثة ألى ان عدم تماثل المعلومات تنشأ بين الاطراف المختلفة نتيجة لعدم التوزيع المتماثل للمعلومات على جميع الاطراف سواء كانت اطراف داخليه وخارجية أو أطراف خارجية مع بعضها البعض، بجانب تناول مفهوم هذا السوق والشروط اللازمة لتحقيق كفائته، كذلك تناول أثر الافصاح الاختيارى على خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودوره فى الحد من عدم تماثل المعلومات، وخلصت الباحثة

بأن التوسع فى الافصاح المحاسبى من خلال الافصاح الاختيارى يساهم فى تطوير سوق الاوراق المالية وزيادة كفاءته وذلك من خلال توفير المعلومات الملائمة والمفيدة وفى الوقت المناسب لمساعدة المستثمرين على إتخا القرارات الإستثمارية الرشيدة.

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية:

تناولت تصميم الدراسة التطبيقية واختيار الفروض وتحليل النتائج والتوصيات، حيث هدف هذا الفصل إلى إجراء دراسة تطبيقية بهدف قياس أثر الإفصاح الاختياري في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات بهدف تنشيط سوق الأوراق المالية، وذلك من خلال اختيار عينة تمثلت في ٥٢ شركة ضمن أنشط ١٠٠ شركة مدرجة في EGX100، وقد قامت الباحثة بدراسة مواقع شركات العينة وتحليل محتوياتها ومعرفة مستوى الإفصاح الاختياري لكل شركة وقد توصلت الباحثة إلى صحة فروض الدراسة.

عاشرا: نتائج البحث:

من خلال الإطار النظري والدراسة التطبيقية لاختيار فروض هذا البحث ثم التوصل إلى النتائج التالية:

أ) نتائج الإطار النظري للبحث:

١- إن للإفصاح الاختياري مزايا عديدة من شأنها الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات لذلك لابد من تفعيل أكثر لدور الإفصاح الاختياري وذلك للاستفادة من مزاياه المختلفة والعديدة.

٢- أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات تعد من الظواهر السلبية على سوق الأوراق المالية الأمر الذي يستدعى ضرورة توافر وسائل للحد من هذه الظاهرة وذلك من أجل تحسين قرارات المستثمرين وتنشيط سوق الأوراق المالية.

٣- يعتبر الإفصاح الاختياري أحد أساليب التي يمكن استخدامها في الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة كفاءته، لذلك يعتبر توافر المعلومات المحاسبية له دور مهم في ترشيد قرارات المستثمرين وزيادة كفاءة سوق الأوراق المالية.

٤- أنه لتقليل من خطورة ظاهرة عدم تماثل المعلومات لابد من التوسع في الإفصاح المحاسبي وذلك من خال الإفصاح عن المعلومات لمي يكن مفصح عنها من قبل مما يساعد في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين كافة الأطراف المشاركة في السوق، الأمر الذي يترتب عليه توزيع المعلومات العامة والخاصة بشكل عادل مما يساهم في تخفيض هذا التباين في المعلومات في أسواق الأوراق المالية ومن ثم تخفيض مستوى الاختيار العكس فيما بينها الأمر الذي يؤدي إلى أسواق تعمل بكفاءة وفعالية.

ب) نتائج الدراسة التطبيقية:

١- **ثبت صحة الفرض الأول والذي ينص على:** "يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات حسب خصائص الشركة (حجم الشركة، ربحية الشركة، درجة الرفع المالي، سيولة الشركة، نوع الصناعة، حجم مكتب المراجعة)".

٢- **ثبت صحة الفرض الثانى والذي ينص على:** "يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الاختياري بين الشركات حسب آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، وخصائص جودة لجنة المراجعة)".

٣- **ثبت صحة الفرض الثالث والذي ينص على:** "يوجد تفاوت في مستوى الإفصاح الحكومية، الملكية المؤسسية)".

٤- **ثبت صحة الفرض الرابع والذي ينص على:** " يؤدي الإفصاح الاختياري للشركات إلى الحد من مخاطر عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية.

٥- **ثبت صحة الفرض الخامس والذي ينص على:** "يؤدي الإفصاح الاختياري وخفض مخاطر عدم تماثل المعلومات إلى تنشيط سوق الأوراق المالية".

الحادى عشر: التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية توصي الباحثة بما يلي:

١- أنه على المنظمات الهيئات المهنية والجهات المعنية ضرورة صياغة معايير إلزامية ووضع إرشادات واضحة تساهم في تنظيم عملية الإفصاح الاختياري لزيادة عالية ذلك النوع من الإفصاح وبما يضمن وصول المعلومات المالية وغير المالية بأشكالها المختلفة في آن واحد لجميع الأطراف.

٢- الاهتمام تشجيع الشركات نحو الالتزام بالإفصاح الاختياري بغرض تحسين الأداء وزيادة كفاءة السوق.

٣- اعتبار الإفصاح الاختياري جزء لا يتجزأ من التقارير المالية للشركات من خلال إدراج الشركات ضمن تقاريرها المالية خططها التوسعية وسياساتها المستقبلية ودورها تجاه البيئة والمجتمع وذلك لارتقاء بمستوى الإفصاح الاختياري ليصبح مماثلاً للإفصاح الإلزامي ومن ثم يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات الأمر الذي يترتب عليه تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة كفاءته.

الثانى عشر: مراجع البحث:

١- إيمان محمد السعيد سلامة عبده، "أثر عدم تماثل المعلومات ودورة حياة الشركة على توزيعات الأرباح وانعكاسها على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، دراسة تطبيقية، **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، الصفحات ١-٧١.

٢- سارة أحمد عبد الفتاح محمد، "نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، **رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

٣- عماد محمد رياض أحمد، "العلاقة بين آليات حوكمة الشركات مستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة، دراسة تطبيقية على الشركات المفيدة في سوق الأسهم السعودي، **مجلة الفكرة المحاسبي**، جامعة عين شمس، العدد٤، المجلد ٢٤، ٢٠٢٠.

٤- فوقية محمود أبو النور، "أثر خصائص الوحدة الإقتصادية على مستوى الإفصاح الإختيارى عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية – دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة فى المحاسبة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

5- Chao Zhou, "effects of Corporate Governance on the Decision to Voluntary Disclosure Corporate Social Responsivity Reports: Evidence From china" **Applied Economics**, Vol. 51, No. 55,2019, P.P 5 900-5910.

6- Francisco Bravo, Forward- Looking Disclosure and Corporate Reputation as Mechanisms To Reduce Stock Return Volatility", **Revista de Contabilidad- Spanish Accounting Review**, 19, (1), 2016,p.p122-131.

7- Helena Susana Alves, "Corporate Governance Determinants of Voluntary Disclosure and its Effects on Information Asymmetry: an Analysis for Iberian peninsula listed companies", Faculty Doctoral Dissertation, Faculty of Economics, University of Coimbra, Portugal, 2011.
8- Mostafa l. Elfeky, "the Extent of Voluntary Disclosure and its Determinants in Emerging Markets: Evidence Form Egypt," **Journal of Finance and Data science**, No (1-4), Vol-3, 2017, P.P. 45-59.
9- Saad Al- Sakini, "the Impact of Disclosure of the Financial Statements at the level of Information Asymmetry Between Investors: An Empirical Study on the Commercial Banks id Jordan," **Financial Studies Journal**, Vol. 23, No.6,2019.
10- Soufiene Assidi, "the Effect of Voluntary Disclosure and Corporate Governance on Firm Value: A study of Listed Firms in France", **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol.2, No. 17,2020, PP. 168- 179..
11- Syeliya md Zaini et al., "Impact of Owner Ship Structure on Level of Voluntary Disclosure in Annual Reports: Comparison Between Listed Family- Controlled and Non Family – Controlled Companies in Malaysia", **Australian Academy of Accounting and Finance Review**, Vol. 3. No.3, 2017, P.P 140 155.
12- Van Ha Nguyen et al., "Does Corporate Social Repocsibility Reduce Informaation Asymmetry? Empirical Evidence Form Australia," **Australian Journal of Management,** Vol. 44, No, 2, 2019, P.P 188.211.